تصاعد إنتاج النفط العراقي مع إعادة التجهيز

□ عن / نيويورك تايمز
□ ترجمة / عبد الخالق علي

إحدى المنشآت النفطية

على الرغم من التفجيرات والجمود السياسي فإن إنتاج العراق من النفط الخام مستمر في الارتفاع، مما يوفر مستقبلا مشرقا للبلاد و يشكّل اغاثة لأسواق النفط العالمية في الوقت الذي يشدد فيه الغرب عقوباته على الصادرات الايرانية . ان التدفق المتزايد للنفط والتحسينات التي اجريت على الموانئ قد ولّدت زيادة بنسبة ٢٠ ٪ في الصادرات لهذا العام ليصل الانتاج الى حوالي ٢,٥ مليون برميل في اليوم الواحد مما يجعل العراق واحدا من اوائل المنتجين في منظمة اوبك لأول مرة منذ عقود.

يقول المحللون ان الزيادة في انتاج النفط العراقي – مع زيادة انتاج النفط السعودي و عودة صناعة النفط الليبية – ستخفف من ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية و ترفد المجتمع الدولي بقوة اضافية عندما ستسري العقوبات الدولية الجديدة على ايران في شهر تموز . يقول ديفيد غولدوين، منسق وزارة الخارجية السابق لشؤون الطاقة الدولية في ادارة اوباما " العراق يقدم مساعدة كبيرة، فحتى لو زاد صادراته النفطية بمقدار نصف ما مخطط له في العام القادم فانه سيعوض حوالي نصف الانتاج الايراني في المستقبل".

بالنسبة للعراق، فإن عودة ظهور النفط – الذي بدأ يضخ بمعدلات لم تكن موجودة منذ تولي صدام السلطة عام ١٩٧٩ – هي امر حيوي لنجاح فترة ما بعد الحرب، فالنفط يوفر اكثر من ٩٥ بالمئة من ايرادات الحكومة و قد ساعد في بناء الطرق و توسيع الخدمات الاجتماعية و تعزيز سلطة الحكومة في هذا البلد المنقسم عرقيا . كما كان للنفط نصيبه في مزالق الديمقراطية الناشئة مما شجّع الفساد و المحسوبية، و فاقم التوترات مع الاقلية الكردية في شمال البلاد حول تقاسم الارباح و هي قضية متقيحة يمكن ان تنتهي بتمزيق البلاد .

تقول الحكومة ان باستطاعتها اضافة ٤٠٠ الف برميل في اليوم الواحد الى الانتاج بحلول العام القادم و قد اعلنت هدفها في انتاج عشرة ملايين برميل في اليوم عام ٢٠١٧ مما سيجعلها على حد سواء مع السعودية . القليل من المحللين المستقلين يعتقدون ان هذا الهدف يمكن تحقيقه ، الا ان مدراء شركات النفط معجبون بتقدم العراق و طموحاته . يقول ميشيل تاونزند، رئيس شركة بي بي في العراق " ان ما تشرع به الحكومة العراقية و زيادة الانتاج التي تطمح اليها بموجب كل هذه العقود هو امر فريد من نوعه في العالم. لم تتمكن اية دولة لحد الان من زيادة الانتاج النفطي الى الحد الذي يخطط له العراق. انه مشروع طموح و سيستغرق الكثير من الاشياء لكي يتم بشكل صحيح ".

يأتي تحسين الثروة النفطية في العراق في توقيت جيد لتعويض الانتاج النفطي المتناقص في ايران و الذي هبط حسب اوبك الى ١٢ بالمئة في اول ثلاثة اشهر من العام بعد ان اوقفت الهند و الصين و غيرها من البلدان الاسيوية تدريجيا شراء النفط الايراني بضغط من الولايات المتحدة و اوربا .

ان دور العراق في تخفيف تأثيرات العقوبات الدولية التي تتعرض لها ايران على سوق النفط يمكن ان يخلق توترات مع ايران التي تعتبر مساندا قويا و حليفا للحكومة العراقية، الا ان خبراء النفط يقولون ان الصادرات لها قيمة عالية بالنسبة للعراق لدرجة لا تسمح لعلاقاتها مع ايران ان تعرقل الانتاج النفطي .

بدأت عودة صناعة النفط العراقية بعد عقود من الحروب و العقوبات و الاهمال، في ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بعد تحسّن الوضع الامني و توقيع بغداد على عدد من عقود الخدمات الفنية مع شركات اجنبية مثل اكسون موبيل و بي بي و نفط الصين الوطنية و ايني الايطالية ، حيث جلبت الشركات معها المعدات الزلزالية و الاساليب الحديثة لإنعاش الحقول القديمة . هذه الصفقات تحقق للشركات الاجنبية ارباحا متوسطة فقط الا ان المدراء التنفيذيين يعبّرون عن تفاؤلهم في ان العراق يمكن ان ينتج النفط بكميات تجعله ضمن نخبة المصدرين في العالم مع السعودية و روسيا في عام ٢٠٢٠ و ما بعده.

حاليا ينتج العراق حوالي ثلاثة ملايين برميل يوميا، كثير من المحللين لا يعتقدون بان العراق قادر على تحقيق هدفه بانتاج عشرة ملايين برميل يوميا في ٢٠١٧ ، الا ان هانز نيكامب – رئيس فرع شركة شل الهولندية في العراق – يقدّر ان بامكان العراق انتاج ٦ – ١٠ ملايين برميل يوميا في العقد القادم . يقول المدراء الدوليون ان الاجراءات الروتينية لدوائر الحكومة لازالت بطيئة و غير منسقة في بناء ميناء جديد و بنية تحتية للانابيب من اجل ايصال النفط من الحقول الى الشاحنات، كما ان المعركة السياسية حول تقسيم الارباح منعت تشريع قانون للنفط مما يعني ان على الشركات اتباع تعليمات لا تعد و لا تحصى يعود بعضها الى عهد الإمبراطورية العثمانية. نقص الطاقة الكهربائية يجبر السياسيين على الاختيار ما بين خدمة شركات النفط او السكان المدنيين الذين يطالبون بالمزيد من الخدمات .

لغرض زيادة الانتاج، فإن البلد بحاجة الى تطوير مشروع مائي كبير لتصفية و ضخ مياه البحر الى حقول النفط القديمة من اجل زيادة الضغط المطلوب لإخراج النفط الخام من باطن الارض. لقد بدأ التخطيط الا ان المشروع يتقدم ببطء .

كما ان العراق يحتاج الى التفاوض بشأن حصته من التصدير ضمن منظمة اوبك من اجل استيعاب الزيادة، و هي عملية شائكة يمكن ان تثير توترات مع السعودية و ايران .

تم عرض بعض المشاكل الاسبوع الماضي خلال جولة التراخيص الرابعة التي منحت ثلاثة عقود فقط من مجموع ١٢ . جرى المزاد في احدى صالات وزارة النفط، و كان شبيها ببهرجة الافلام العسكرية حيث السجاد الاحمر و الحبال المخملية و جحافل من المصورين و حرس الشرف بالزي العسكري و هم يحملون بنادقهم مع الحراب ، كما تم نقل المراسيم على شاشة التلفاز الرسمية، مع اذاعة موسيقى اغنية " هيلو " لليونيل ريتشي من خلال المصعد مرارا و تكرارا . كانت الصالة تحتشد بالدبلوماسيين و السياسيين و المدراء التنفيذيين لشركات النفط الاجنبية، الا ان العروض كانت قليلة. يقول السيد عبد المهدي العميدي ، مسؤول الوزارة الرسمي المشرف على المزاد " بقيت ثلاث دقائق على انتهاء الوقت و لم يعرض احد شيئا". كان المزاد مخيبا للآمال و يعكس الشروط الصعبة التي تطلبها الحكومة اكثر مما يعكس عدم الاهتمام بقطاع الطاقة في العراق ، حيث تقع بعض الحقول في مناطق خطيرة و بعيدة، و في الواقع ان اكثر العروض كانت تتعلق بالغاز الطبيعي الذي لا يجذب الشركات الاجنبية كما هي الحال مع النفط . كما ان العراق قد استخدم المزاد كصفعة لشركة اكسون موبيل بسبب توقيعها عقود مشاركة انتاج في اقليم كردستان دون موافقة الحكومة المركزية، و منع الشركة من تقديم عطائها . لكن في نفس الوقت لم يمس العراق عقود اكسون النفطية في الجنوب و هذا دليل على البراغماتية او ربما الشلل حسب قول احد المحللين .

رغم كل هذه الشكوك ، تقول الشركات الاجنبية انها باقية. يقول كلوديو دسكالزي- مسؤول الاستكشاف و الانتاج في شركة ايني الايطالية العملاقة " نحن في العراق لأننا نعتقد ان هناك نموا كبيرا في الانتاج، و ان الامور ستتحسن في المستقبل".

فيما تتجه الحكومة لرفع الصادرات

محللون: الاقتصاد الوطني يعاني ركوداً نتيجة اعتماده على إيرادات النفط فقط

□ بغداد / متابعة المدى

قال المحلل الاقتصادي لطيف عبد سالم العكيلي، أن الاقتصاد العراقي يعاني ركوداً بسبب اعتماده كلياً على ايردات النفط الخام.

وقال العيكلي (للوكالة الاخبارية للانباء): إن العراق يعاني ركوداً اقتصادياً بسبب اعتماده على ايرادات النفط وتعطل القطاعات الاقتصادية الاخرى مثل الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة وإهمال القطاع الخاص وعدم تفعيله بسبب عدم وجود خطط اقتصادية هادفة.

وأضاف: أن الحكومة يجب أن تضع خططاً لتنمية الاقتصاد وتوظيف ايرادات النفط لتطوير القطاعات الاقتصادي، مشيراً الى أن منهج الاقتصاد العراقي أصبح باتجاه الاقتصاد الحر ويحتاج الى نشاطات خاصة وآليات كبيرة.

وأوضح: أن الاقتصاد في الدول الكبرى قوي جداً الى درجة أنه يوجه السياسة، كما يحصل في الولايات المتحدة الامريكية التي تولي الاقتصاد أهمية قصوى لأنه سر قوتها وتفوقها، في حين نجد في الدول النامية ومنها العراق أن السياسة هي التي توجه الاقتصاد وتوظفه لمصالحها، ما يجعله هزيلا.

في غضون ذلك قال مقرر لجنة النفط النائب قاسم محمد مشختي، أن مبادرة إيران للتعاون مع العراق من أجل استثمار حقول النفط المشتركة ستصب في مصلحه العراق ورفع صادراته النفطية.

وقال مشختي (للوكالة الإخبارية للأنباء): إن التعاون المشترك بين العراق وإيران سيؤثر بشكل ايجابي في رفع صادرات النفط العراقي، مشيراً الى أن ايران دولة جارة و خبرتها في مجال النفط كبيرة ويمكن للشركات المحلية العراقية الاستفادة من خبراتها.

وأضاف: أن العلاقات الدولية الجيدة في مجال الاقتصاد لها تأثيرات كبيرة، والعراق كدولة نامية و كنظام سياسي جديد يحتاج للدعم و للخبرات الفنية في جميع المجالات، مبيناً، أن ايران تمتلك قدرات عالية في مجال تكرير النفط يمكن الاستفادة منها.

الى ذلك أشاد الخبير النفطي حليم كاظم، بفكرة استثمار حقول النفط المشتركة ووضع دولة ثالثة وسيطة لتوزيع الحصص الانتاجية للحقول المشتركة، ووصفها بأنها فكرة جيدة جداً.

وقال الخبير (للوكالة الاخبارية للانباء): ان مبادرات دول الجوار للتعاون مع العراق من اجل استثمار الحقول النفطية المشتركة ووضع دولة ثالثة "كمحكمة دولية" تعد مبادرة جيدة لتوزيع حصة كل دولة من إنتاج الحقول المشتركة، وسينعكس بشكل ايجابي على زيادة صادرات النفط.

وأضاف: أن العقود التي أبرمتها وزارة النفط مع الكويت وايران والسعودية عقود شفافة ونزيهة وكتبت بصورة مهنية لصالح العراق، مشيرا الى أن وضع دولة ثالثة لتكون محكمة دولية سيضمن تقسيم حصص الحقول النفطية المشتركة بشكل عادل بين الدول .

جمهورية العراق
مجلس القضاء الأعلى
رئاسة محكمة استئناف كربلاء
محكمة بداءة الحسينية

العدد: ٦/ك م/ ٢٠١٢
التاريخ: ٢٠١٢/٥/٣٠

م/ اعـــــلان

الى المطلوب الكشف ضده/ لقمان قحط رحيمة مجهول محل الاقامة

بالنظر لاقامة الدعوى المرقمة اعلاه ضدك ولمجهولية محل اقامتك فقد تقرر تبليغك بواسطة صحيفتين محليتين بالحضور امام هذه المحكمة في موعد المرافعة بتاريخ ٢٠١٢/٦/٦ وفي حالة عدم حضورك سوف تجري المرافعة بحقك غيابياً وعلناً و حسب الاصول.. مع التقدير

القاضي حيدر حسين ناصر
٢٠١٢/٥/٣٠

مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار
اعـــــلان

يباشر مصرفنا (مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار) بيع الدولار الاميركي نقداً لاغراض السفر والسياحة والعلاج والحج والعمرة والدراسة بالسعر المعلن من قبل البنك المركزي العراقي في الفروع التالية:

* الفرع الرئيسي.. في العرصات.
* فرع الزاهر.. في ساحة الواثق.
* فرع الغصون.. في المنصور.

على ان تقدم المستندات التالية:

١. جواز سفر نافذ.
٢. تذكرة سفر نافذة.
٣. تأشيرة دخول.
٤. التقارير الطبية الاصولية.
٥. أية وثائق معززة أخرى.
٦. لا تزيد طلبات الشراء عن طلب واحد في الشهر.

* ملاحظة: المبلغ المباع لا يزيد عن ١٠٠٠٠ دولار لاغراض العلاج ولايزيد عن ٣٠٠٠ دولار لأغراض السفر.

مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار